

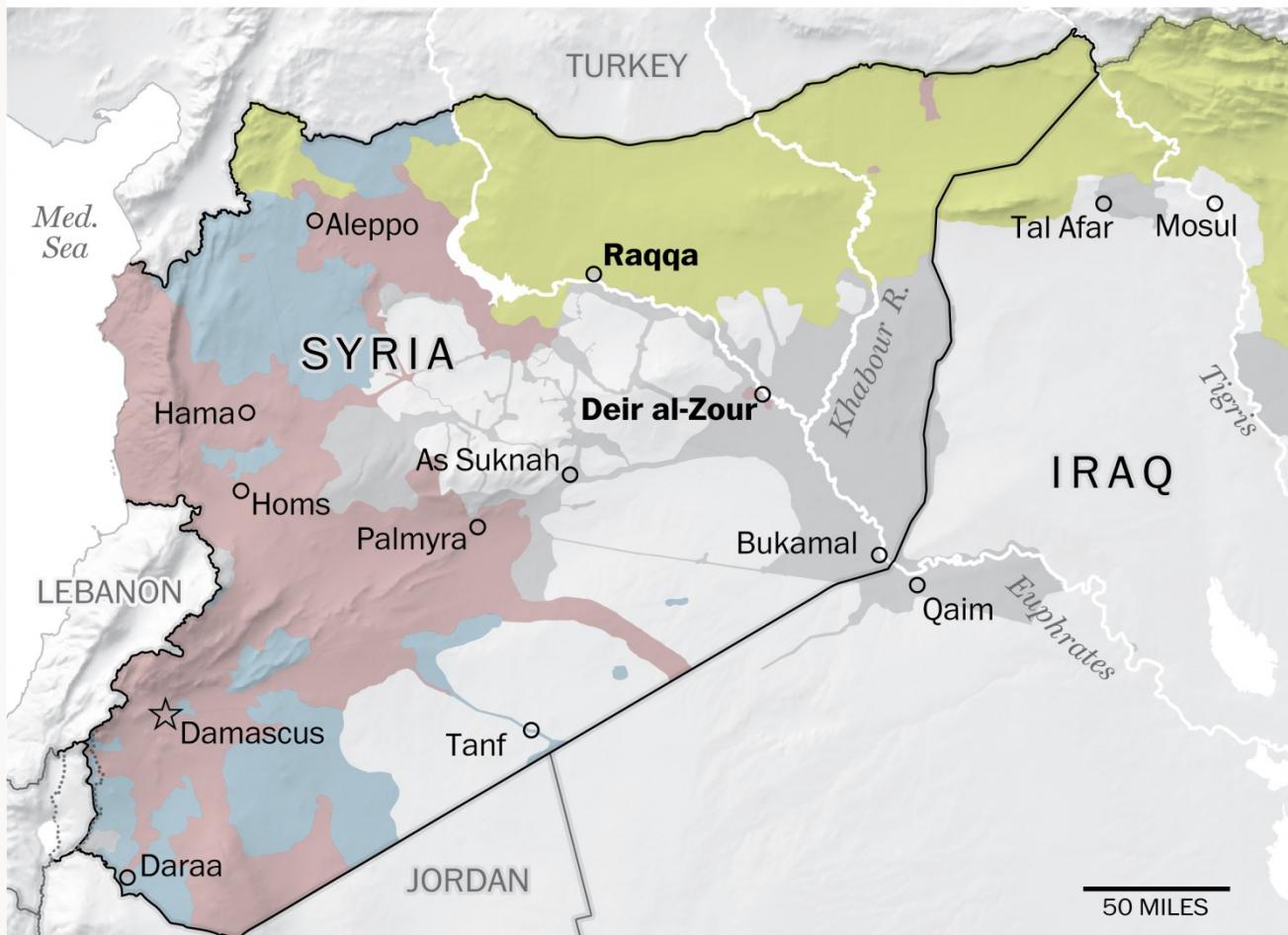
Area controlled by:

Assad regime

Islamic State

Armed opposition groups

Kurdish groups



Source: IHS Jane's Conflict Monitor as of June 19

THE WASHINGTON POST

مع طول أمد الصراع في سوريا وعليها، وتدخل قوى إقليمية ودولية عديدة؛ بات الوضع فيها يسير نحو مزيد من التفتت والتقطيع والتعفين، خاصة بعد توقيع كل من روسيا وإيران وتركيا في 4 مايو/أيار الماضي اتفاق "مناطق خفض التصعيد" في أستانة برعاية النظام الروسي وهندسته.

ولعل من السخرية أن يُبدي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قلقه من احتمال تقسيم سوريا، في حين أفضى تدخله العسكري السافر فيها إلى إعادة تثبيت نظام بشار الأسد المجرم في ما بات يعرف بـ"سوريا المفيدة"، وتحويل "سوريا الأخرى" إلى مجموعة من المناطق المحاصرة والكانتونات، فيما أخذ الصراع على سوريا يتحول بشكل علني إلى تقاسم نفوذ بين الخائضين في الدم السوري، وعلى رأسهم روسيا وإيران.

ولعل الناظر إلى خريطة سوريا اليوم يرى بوضوح مفاسد ومعالم صراع نفوذ، حيث أضحت الساحل السوري وحمص منطقة نفوذ روسي يامتياز، توجد فيها عدة قواعد عسكرية وبحرية ومطارات روسية، لا يُسمح حتى لقوات النظام وميليشياته بالوجود فيها، بدءاً من طرطوس وصولاً إلى اللاذقية ومورداً بمدينة حمص.

وتدار كل العمليات العسكرية الجوية ضد مناطق المعارضة من قاعدة حميميم، التي باتت مقراً لقيادة العمليات العسكرية الروسية، بينما بات من شبه المتفافق عليه مع روسيا وسواها أن مناطق شرق الفرات وجنوب سوريا هي مناطق نفوذ أميركية، تستخدم فيها الولايات المتحدة قوات سوريا الديمقراطية، التي عمارها الأساسي وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، كميليشيا تحت الطلب لمقاتلة عناصر تنظيم الدولة (داعش) في الرقة وسواها.

ويثير ذلك مخاوف تركيا التي اكتفت بمناطق "درع الفرات"، وحجم دورها في الملف السوري، وراحت تراقب بتوجس وريبة مخطط حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني)، الذي يستفيد من تنسيقه المبكر مع النظام ومن الدعم الأميركي العسكري له.

كما يستفيد من دعم قوى التحالف الدولي في معركة "غضب الفرات" من أجل توسيع مناطق سيطرته، وفرض رؤيته الانفصالية على سكان تلك المناطق. ووصل الأمر إلى حدّ أن أصبح لا يسمح للجئين السوريين الفارين من المعارك في الرقة وسواها بالدخول إلى كانتوناته إلا بوجود كفيل، وكأنه بات يسيطر على دويلة لا علاقة لها بسوريا والسوهبيين.

وفي الجنوب السوري والجنوب الشرقي، وخاصة مناطق المثلث الحدودي بين سوريا والأردن والعراق؛ تدعم واشنطن قوات من "الجيش السوري الحر" -مؤلفة من جيش أسود الشرقية، وقوات الشهيد أحمد العبدو، وجيش مغاوير الثورة، وجيش أحرار العشائر- لمقاتلة تنظيم الدولة في الباباوية السورية.

فيما تسابق إيران الجميع -بواسطة حرسها الثوري وميليشيات حزب الله اللبناني والميليشيات الطائفية الأخرى- لتأمين ممرّ بري يبدأ منطهران، ليمرّ ببغداد والموصى ويصل إلى دمشق وبيروت.

وفي نفس السياق؛ يسعى النظام وميليشياته إلى توسيع رقعة "سوريا المفيدة"، من خلال السيطرة على المناطق التي ينسحب منها تنظيم الدولة، فيما تحاول فصائل المعارضة السورية المسلحة الحفاظ على ما تبقى من مناطق تحت سيطرتها.

ولعل الخطير في الأمر هو أن الصراع في سوريا وعليها بدأ يتّخذ أبعاداً تُنذر بالأسوء، خاصة في ظل غياب أي أفق لحل سياسي شامل، يفضي إلى انتقال سياسي للسلطة، بسبب غياب التفاهم الدولي، وخاصة التفاهم الأميركي وروسيا، وتبعاً لذلك إستراتيجية كل منها في الملف السوري.

هذا إلى جانب كثرة عدد الخائضين في الدم السوري بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعني أن تسارع وتيرة التصعيد العسكري من مختلف الأطراف هدفه توسيع حدود سيطرة كل منها الميدانية وتكريسها على الأرض.

الدور الروسي

لقد اكتشف تماماً أن التدخل العسكري الروسي -أو بالأحرى للنظام البوتيني (نسبة إلى الرئيس الروسي بوتين)- لم يكن من أجل محاربة تنظيم الدولة أو هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، ومساعدة السوريين للوصول إلى حلّ سياسي، حسبما يزعم ساسة موسكو.

بل هدفه تمكين النظام البوتيني من تثبيت وجوده العسكري المباشر في سوريا، والحفاظ على مصالحه وتوسيعها، حيث إن الاتفاقية التي وقعتها النظام السوري في أغسطس/آب 2015 مع الطرف الروسي، تخول الأخير التحول إلى قوة احتلال لمدة غير محدودة، ولا يحاسب عناصر الجيش الروسي بموجبها عن أي جريمة يرتكبونها بحق السوريين، كما لا يخضعون

للتغطيش أو المسائلة.

وأُسهم التدخل العسكري الروسي السافر في كبح جموع غالبية السوريين، ووأد ثورتهم التي كانت تنشد الحرية والخلاص من الاستبداد الأسدية. والحاصل هو أن هذا التدخل أدخل سوريا في مرحلة التقسيم إلى مناطق نفوذ وليس مناطق خفض التصعيد أو التوتر، حسبما يرجح له رموز النظام البوتيني.

وأصبح الصراع على سوريا يحتم - بين الروس والإيرانيين من جهة، والتحالف الدولي الذي تقوده أميركا من جهة أخرى - على "تركة داعش"، تمهدًا لثبتت واقع جديد على الأرض، لذلك تتسابق قوى الطرفين للسيطرة على مناطق محافظتي الرقة ودير الزور في مسعاهما لتحديد ملامح مرحلة ما بعد "داعش".

وينظر النظام السوري ومعه نظام الملالي الإيراني إلى مناطق معينة في سوريا بوصفها مناطق ضرورية، خاصة تلك التي تدخل في إطار ما يسميه النظام "سوريا المفيدة"، التي تشمل العاصمة ومحيطها وصولاً إلى الحدود اللبنانية، ومدينتي حمص وحلب، والتتوسع أكثر باتجاه الباردة السورية وصولاً إلى الحدود العراقية.

الدور الإيراني

والمعضلة هي أن حلفاء أميركا في العراق يدفعون باتجاه تنفيذ المخطط الإيراني الرامي إلى وصل طهران بدمشق وببروت عبر بغداد والموصل، وهذا يخالف إستراتيجية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الهادفة إلى محاربة "داعش" والحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة.

بينما ينظر الروس بترقب إلى مسعى إيران لتوسيع مناطق نفوذها وسيطرتها عبر محاولة التقدم إلى جنوب سوريا وشرقها، الأمر الذي يجعل نظام الملالي لاعباً أساسياً في صراع النفوذ، بفرضه وقائع على الأرض تؤسس لربط مناطق نفوذ في كل من العراق وسوريا ولبنان.

ويبرز العنصر الإيراني لاعباً أساسياً يسابق مكانت أي تفاهم روسي أميركي سعياً منه إلى فرض أمر واقع ميداني، يؤمن استمرار خطوط الإمداد من إيران إلى لبنان عبر العراق وسوريا.

وفي ظل التحالف القوي ما بين الروس والإيرانيين؛ فإن القول بأن موسكو تحاول الحدّ من نفوذ إيران وميليشياتها في سوريا لا معنى له، ولا يمتلك أي وجاهة بالنظر إلى ممارسات وتوجهات ساسة الكرملين.

ويبدو أن الدور الذي تلعبه واشنطن في الجنوب السوري، والداعي إلى إقامة منطقتين آمنتين (واحدة في محافظة السويداء ضمناً لأمن إسرائيل وحدودها، وأخرى في محافظة درعا ضماناً لحدود الأردن وأمنه)؛ يواجه المساعي الإيرانية الحثيثة لbursement نفوذ في جنوب سوريا وشرقها.

كل ذلك لا يدخل في صراع النفوذ والسيطرة فقط، بل يتزافق مع ثبات وتوطيد النفوذ الإيراني عبر اتباع نهج التغيير الديموغرافي للمناطق التي تسيطر عليها الميليشيات التابعة لإيران، وتوطين أفرادها وأسرهم في المناطق التي يتم ترحيل مقاتليها وسكانها، واستبدالهم بآخرين إما إيرانيين أو من حزب الله والمليشيات العراقية والأفغانية وسواها.

يعول نظام الملالي - مع النظام السوري - على أن يتحول المستوطنون الجدد إلى جزء من كتلة طائفية متراضية وموالية، تطبيقاً لما قاله الأسد من أن "سوريا ليست لمن يحمل جنسيتها بل لمن يدافع عنها".

أي أنه في معيارية الأسد - الفاقد الشرعية والأهلية - باتت سوريا ليست للسوريين، بل ملكاً للميليشيات الإيرانية وميليشيا حزب الله والمرتزقة الأفغان وال العراقيين وسواهم، ومن يقاتلون دفاعاً عن النظام، ولا شك في أن سوريا وفق هذه المعيارية باتت أيضاً للمحتلين الروس.

ويمكنا القول إن المسعى التقسيمي في سوريا ليس جديداً على الروس والإيرانيين، بل يوجد متحقق في النهج والممارسات على الأرض. فقد تحدث نائب وزير الخارجية الروسية "سيرغي رياشكوف" عن اقتراح يعتمد تطبيق النظام الفدرالي للحكم المستقبلي في سوريا.

وهو أمر أثار تساؤلات ومخاوف من احتمال تقسيمها، خاصة عندما تنازع حديثه مع تحذير لوزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري بشأن وجود خطة بديلة إذا فشل تطبيق الهدنة في سوريا.

تضاف إلى ذلك مسودة الدستور السوري التي وضعها الروس وزعوها على وفدي المعارضة والنظام في اجتماع أستانـا الثاني، والتي تنظر إلى سوريا بوصفها مجموعة من المناطق والكيانات، ولا يصلح لها سوى النظام الفدرالي بين الإدارات الذاتية.

ومع ذلك كلـه؛ فإن واقع الحال السوري يشير إلى أن قيام أي كيان انقسامي سيعلـاني من اهـتراء داخـلي يفضـي إلى هلاـكهـ، في ظل نظام دموي سقط منذ اليوم الأول للثورة السورية.

ورغم أن مجريات الحرب الدائرة منذ عدة سنوات في سوريا قد أفرزت واقعاً جديداً يعكس وجود قوى عسكرية مختلفة، فإن هذه القوى لا تمثل أي جماعة بعينها في سوريا قومية كانت أم دينية، بل تمثل قوى مغتصبة للأرض، وتسعى إلى سلب إرادة السوريين، بعد تفريـقـهم إلى جمـاعـات منـفـصلة ومـكونـات مـتنـافـرةـ.

الجزيرة نت

المصادر: